المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

بارومتر الأعمال
يوليو ٢٠١٠

العدد (٢٥)

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أُنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.eces.org.eg

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

طاهر سمير حلمي شريك مؤسس – مكتب حلمي وحمزة وشركاؤهما (بيكر آند ماكنزي إنترناشيونال) – رئيس مجلس إدارة المركز

عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (نائب رئيس مجلس إدارة المركز)

حازم حسن رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للخبرة الاستشارية (الأمين العام للمركز)

منير عبد النور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة هيرو للصناعات الغذائية (أمين الصندوق)

جلال الزربة رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة

رائد هاشم يحيى العضو المنتدب – موكيت ماك

شفيق بغدادي رئيس مجلس إدارة شركة فريش للمواد الغذائية

محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات "النساجون الشرقيون"

معتز الألفي رئيس مجلس إدارة مجموعة أمريكانا

أعضاء المركز

إبراهيم المعلم رئيس مجلس إدارة دار الشروق للنشر والتوزيع

أحمد المغربي وزير الإسكان، مصر

أحمد بهجت رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بهجت

أحمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة العز

أيمن لاظ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آسكا للخبرة المالية

جمال مبارك مدير شركة "Bullion" المحدودة

حسن الخطيب العضو المنتدب، مجموعة كارليل

حمزة الخولي رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار

حسن عبد الله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب– البنك العربي الإفريقي الدولي

خالد أبو بكر العضو المنتدب، الشركة العربية للطاقة

رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، مصر

عبد العزيز حجازي رئيس مجلس الوزراء الأسبق، عضو فخري

عبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة بنك (HSBC)

علاء الدين سبع رئيس مجلس إدارة شركة بيلتون المالية القابضة

علاء عرفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، السويسرية للملابس الجاهزة

محمد العريان نائب الرئيس التنفيذي، شركة باسيفيك لإدارة الاستثمار

محمد تيمور رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية

محمد سمير عبد الرازق مدير عام شركة بروكتر & جامبل، الشرق الأدنى

محمد شفيق جبر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آرتوك جروب للاستثمار والتنمية

محمد لطفي منصور رئيس مجلس إدارة شركة مانتراك ومجموعة منصور موتورز

ناصف ساويرس عضو مجلس الإدارة المنتدب – شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة

هشام مكاوي رئيس شركة بريتيش بتروليوم، مصر

ياسر الملواني رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي – المجموعة المالية المصرية "هيرمس"

ياسين منصور الرئيس التنفيذي، المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية

الإدارة التنفيذية

ماجدة قنديل المدير التنفيذي ومدير البحوث

أمنية حلمي نائب المدير التنفيذي للبحوث وكبير الاقتصاديين

ماجدة عوض الله نائب المدير التنفيذي للشئون المالية والإدارية

بارومتر الأعمال

يوليو ٢٠١٠

العدد (٢٥)

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلا من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. كما تم توسيع نطاق بعض أسئلة الاستبيان لتشتمل على بعض المعلومات الإضافية عن التوزيع الجغرافي للصادرات، وفئات العمالة المختلفة، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، وأشكال الاستثمار المتعددة. وابتداء من عدد يناير ٢٠٠٩، يضم بارومتر الأعمال مؤشرين يعكسان نتائج الاستبيان فيما يتعلق بأداء الشركات وتوقعاتها لخمس فترات متتالية. ولمزيد من المعلومات حول المنهجية والاستبيان وحساب مؤشري بارومتر الأعمال، يرجى الرجوع إلى موقع المركز على الإنترنت (www.eces.org.eg).

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعيا وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

ماجدة قنديل – المدير التنفيذي ومدير البحوث

طارق الغمراوي – اقتصادي

زياد عامر – باحث اقتصادي

التحرير والترجمة

ياسر سليم – مدير التحرير

فاطمة علي – مترجمة/محررة

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

GLOW

نظرة عامة

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تشمل ٤٧٤ شركة حول أداء الاقتصاد المصري بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال الستة أشهر الماضية من عام ٢٠١٠ (تقييم الأداء)، وحول النصف الثاني من العام (التوقعات المستقبلية). وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.

وقد اتسمت آراء الشركات حول مؤشرات الستة أشهر الماضية بقدر من الحذر نتيجة استمرار المخاوف من تحول أزمة اليونان المالية إلى أزمة أوروبية واسعة النطاق، الأمر الذي قد يؤثر بشدة على أوضاع الشركات في مصر نظرا للعلاقات التجارية القوية التي تربطها بأوروبا، حيث تعد إيطاليا وإنجلترا ضمن أكبر الشركاء التجاريين لمصر وتمثلان ١٤,٨٪ و٥,٥٪ على التوالي من إجمالي الصادرات المصرية للعالم. كما أن الأزمة المالية في اليونان وقعت في وقت كان الاقتصاد العالمي مازال في مراحله الأولى من التعافي من تبعات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي ألقى مزيدا من الشك على وتيرة هذا التعافي وحجمه.

ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام ٢٠١٠ إلى ٤,٦٪ مقارنة بنسبة بلغت -٠,٦٪ خلال عام ٢٠٠٩، و٣٪ خلال عام ٢٠٠٨. أما في مصر، فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٥,٨٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهي نسبة أعلى كثيرا من معدل النمو المتحقق خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٤,٣٪) وأيضا خلال الربعين الأخيرين (٤,٦٪ و٥٪ على التوالي)، الأمر الذي قد يشير إلى أن آراء الشركات وتوقعاتها حول النمو الاقتصادي جاءت شديدة التحفظ. واستمر متوسط معدل التضخم في التراجع، وذلك من ١٣,٣٪ خلال يناير–مارس ٢٠٠٩ إلى ١٢,٦٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠١٠.[١] كما استمر ميزان المدفوعات في تحقيق فوائض، حيث سجل فائضا قدره نصف مليار دولار خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (يناير–مارس ٢٠١٠) مقارنة بـ ٠,٦ مليار خلال الربع السابق (أكتوبر–ديسمبر ٢٠٠٩)، وذلك بعد تسجيله عجزا قدره مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (يناير–مارس ٢٠٠٩). وعلى الرغم من ذلك مازال هذا الفائض يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بالفائض المتحقق خلال الربع الأول (يوليو–سبتمبر ٢٠٠٩) والبالغ ٢ مليار دولار. ويمكن إرجاع ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي شهده الحساب المالي (٩٧٤ مليون دولار) بين الربعين سالفي الذكر مع ارتفاع نسبة التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

ويتبين من الجدول (١) أن تعافي الاقتصاد المصري من الأزمة التمويلية العالمية مازال جاريا، ولكنه يواجه بعض العقبات التي قد تحول دون استمراره مستقبلا. وتكشف مقارنة بيانات الحساب الجاري بين الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ وذات الربع من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عن ارتفاع كل من صادرات المنتجات غير البترولية بنسبة ١١٪، وعائدات قناة السويس بنسبة ١٥٪، وعائدات الخدمات بنسبة ١٢,٦٪، ومدفوعات الخدمات بنسبة ١٠,٨٪، والواردات من المنتجات غير البترولية بنسبة ١٨,٨٪. وبمقارنة الربع الثالث من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بمتوسط الربعين السابقين يتبين ذات النتائج، باستثناء إجمالي عائدات الخدمات وعائدات قناة السويس والتي انخفضت بنسبة ١٠,٨٪ و٢,٤٪ على التوالي، وهو ما يتسق مع نتائج المسح الحالي التي تشير إلى أن القطاعات الخدمية (السياحة والاتصالات والوساطة المالية) تأثرت سلبا بصورة أكبر من القطاعات الأخرى. وبالرغم من الزيادة السنوية الكبيرة في أسعار منتجات الطاقة – ومنها البترول – خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلا أن الصادرات من منتجات الطاقة قد تراجعت تراجعا ملموسا (على أساس سنوي) قدره ٢١٪ مما يعكس انخفاضا كبيرا في حجم الصادرات، واستمرت في التراجع برغم الزيادة المتوسطة في أسعار منتجات الطاقة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بمتوسط الأسعار خلال الربعين الأول والثاني من ذات العام المالي. واتساقا مع ما تقدم، شهد ميزان الحساب الجاري تقلبات كبيرة، متراوحا بين عجز قدره ١,٥ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وفائض قدره ١٩٧ مليون دولار خلال الربع الثاني، ثم عجز قدره ١,٣ مليار خلال الربع الثالث. وعلى نحو مماثل، شهدت التدفقات المالية تقلبات كبيرة على المستويين الكلي والجزئي.[٢]

وجاءت آراء الشركات بالنسبة لأنشطتها متباينة، مما يعكس حالة عدم اليقين بشأن النشاط الاقتصادي والتوقعات المستقبلية. فبينما أفاد عدد كبير من الشركات بارتفاع الصادرات والأجور والاستثمار وأسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية، أفاد عدد مماثل من الشركات بانخفاض الإنتاج، والمبيعات المحلية، والنمو الاقتصادي، بينما أفادت غالبية الشركات بثبات مستويات التشغيل بها نسبيا.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، جاءت توقعات الشركات أقل بصورة طفيفة مقارنة بالتوقعات السابقة، وإن كانت مازالت أعلى من نتائج تقييم الأداء. فبالنسبة للمتغيرات الإحدى عشر التي يقيسها بارومتر الأعمال، توقع عدد أكبر نسبيا من الشركات انخفاض النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات المحلية خلال الستة أشهر القادمة.

وعلى المستوى القطاعي، شهدت شركات التشييد والبناء أفضل النتائج مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك على الرغم من أن صافي آراء الشركات جاء سالبا بالنسبة للتشغيل في هذا القطاع.[٣] وكانت القطاعات الخدمية، كما أسلفنا، أكثر القطاعات تأثرا بالأزمتين المالية العالمية واليونانية. ويتسق التراجع في مؤشري البارومتر (الشكل ١) مع النتائج سالفة الذكر بالنسبة للاقتصاد الكلي والتي مفادها أن عملية التعافي الاقتصادي مازالت تواجه عقبات عديدة.

[١] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.

[٢] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.

[٣] يمثل الصافي نسبة الشركات التي أفادت بارتفاع التشغيل مطروحا منها نسبة الشركات التي أفادت بانخفاض التشغيل.

الجدول ١ : تتبع مستوى التعافي الاقتصادي من واقع بيانات ميزان الحساب الجاري

	الربع الثالث ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (مليون دولار)	الربع الأول ٢٠٠٩/٢٠١٠ (مليون دولار)	الربع الثاني ٢٠٠٩/٢٠١٠ (مليون دولار)	متوسط الربعين الأول والثاني (مليون دولار)	الربع الثالث ٢٠٠٩/٢٠١٠ (مليون دولار)	معدل النمو السنوي* (٪)	معدل النمو الربعي** (٪)
صادرات المنتجات البترولية	٢٦٠٧	٢٤٢٧	٢٥٥٩	٢٤٩٣	٢٠٦٣	٢٠,٨٧-	١٧,٢٥-
صادرات المنتجات غير البترولية	٣٠٥١	٢٩٦٣	٣٥٦٧	٣٢٦٥	٣٣٨٧	١١,٠١	٣,٧٤
الواردات البترولية	١٢٦٩-	١٣٩٣-	٨٠٣-	١٠٩٨-	١٠٦٧-	١٥,٩٢-	٢,٨٢-
الواردات غير البترولية	٩٢٥٥-	١١٢٣٨-	١٠٠١٢-	١٠٦٢٥-	١٠٩٩١-	١٨,٧٦	٣,٤٤
عائدات الخدمات	٤٨٦٠	٦٢٧٢	٥٩٩٨	٦١٣٥	٥٤٧٢	١٢,٥٩	١٠,٨١-
قناة السويس	٩٦٠	١١٠٧	١١٥٥	١١٣١	١١٠٤	١٥,٠٠	٢,٣٩-
مدفوعات الخدمات	٢٧٠٢	٢٩٧٠	٣٠١٦	٢٩٩٣	٢٩٩٤	١٠,٨١	٠,٠٣
سعر البترول***	٤٠	٦٥,٥	٧٠,٦	٦٨,١	٧٢,٤	٨١,٠	٦,٣

المصدر: وزارة المالية، يونيو ٢٠١٠، التقرير المالي الشهري؛ وإدارة معلومات الطاقة، الولايات المتحدة الأمريكية.

* معدل النمو السنوي من الربع المالي الثالث لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى الربع المالي الثالث من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. ** معدل النمو من الربع الثالث لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ومتوسط الربعين الأول والثاني لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

*** المتوسط الربعي للبيانات الأسبوعية للسعر الفوري لمزيج نفط السويس – تسليم على سطح السفينة (فوب) (دولار / برميل).

وفيما يلي، يستعرض هذا العدد نتائج تقدير مؤشري بارومتر الأعمال، بالإضافة إلى النتائج الرئيسية للاستبيان تحت أربعة عناوين رئيسية هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي الكلي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية) والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل؛ وأخيرا المعوقات التي تواجه عينة الشركات.

مؤشرا بارومتر الأعمال

تم حساب مؤشري بارومتر الأعمال اعتمادا على إجابات الشركات وباستخدام أسلوب تحليل المكونات الرئيسية. ويوضح الشكل (١) المؤشرين، حيث يعكس الأول نتائج الأداء بينما يبين الثاني التوقعات المستقبلية، وذلك لعدة فترات متتالية.

وكما يتبين من الشكل (١)، انخفض مؤشر الأداء مقارنة بالفترة السابقة، مما يعكس الآراء الأقل إيجابية للشركات بشأن النمو الاقتصادي ومستوى النشاط الاقتصادي لها. كما انخفض مؤشر التوقعات بصورة طفيفة، وإن كان مازال أعلى من مؤشر الأداء، الأمر الذي يعكس توقعات أفضل بشأن الأوضاع الاقتصادية.

الشكل (١) : مؤشرا بارومتر الأعمال : تقييم الأداء والتوقعات المستقبلية

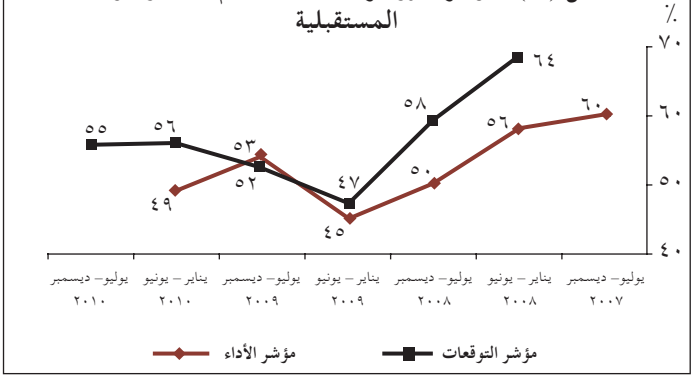

المصدر: حسابات الباحثين استنادا إلى نتائج الاستبيان.

مستوى النشاط الاقتصادي

الشكل (٢) : مستوى النشاط الاقتصادي (أداء وتوقعات عينة الشركات)

(أ) أداء عينة الشركات

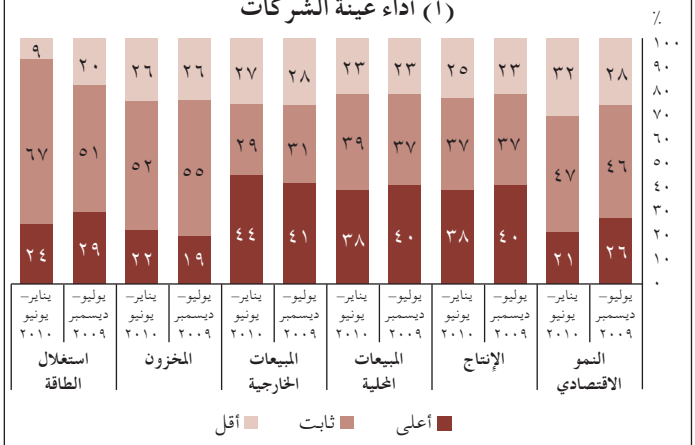

(ب) توقعات عينة الشركات

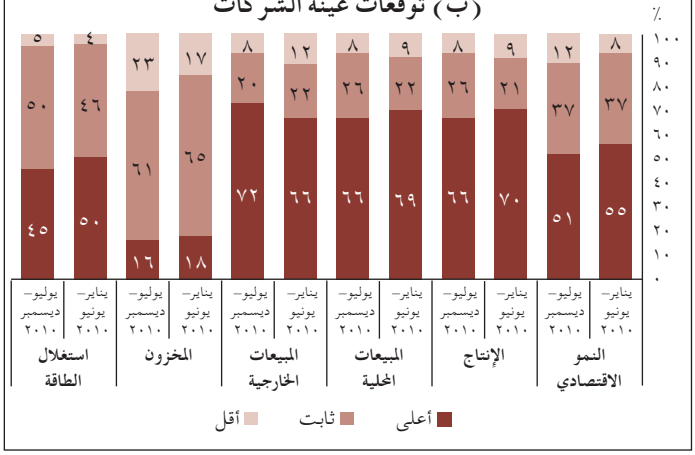

المصدر: نتائج الاستبيان.[٤]

[٤] يتضمن الجدولان (٢) و(٣) ملخصا لنتائج الاستبيان.

ويقارن الشكل (٢أ) نتائج تقييم أداء الشركات بالنسبة لمتغيرات النشاط الاقتصادي بين الفترة يوليو–ديسمبر ٢٠٠٩ والفترة يناير–يونيو ٢٠١٠ . ويتبين من الشكل أن نسب الشركات التي أفادت بارتفاع أو انخفاض أو ثبات مستويات متغيرات النشاط الاقتصادي جاءت متشابهة بصفة عامة خلال الفترتين . ومن المُلاحظ تراجع هذه المتغيرات بصورة طفيفة مقارنة بالفترة السابقة[٥] باستثناء الصادرات والتي شهدت تحسنا طفيفا . ويعرض الشكل (٢ب) نمطا مشابها للتوقعات فيما بين الفترتين يناير–يونيو ٢٠١٠ ويوليو–ديسمبر ٢٠١٠ ، حيث شهد مؤشر التوقعات تراجعا طفيفا بالنسبة لكافة المتغيرات باستثناء الصادرات ومستويات المخزون السلعي .

انخفاض النمو الاقتصادي والتوقعات

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ ، أفاد عدد أقل من الشركات بارتفاع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٩ (٢١٪ مقابل ٢٦٪ من الشركات) ، بينما توقع عدد أكبر من الشركات انخفاض النمو الاقتصادي (٣٢٪ مقابل ٢٨٪) . إلا أن آراء الشركات حول النمو الاقتصادي خلال الفترة يناير–يونيو ٢٠١٠ تبدو غير متسقة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة يناير–مارس ٢٠١٠ والذي شهد ارتفاعا إلى ٥٫٨٪[٦] مقارنة بمتوسط قدره ٤٫٨٪ خلال الفترة يوليو– ديسمبر ٢٠٠٩ .[٧] وجاءت آراء الشركات أقل إيجابية نظرا لأن الشعور العام في المسح السابق بانتهاء الأزمة المالية العالمية قد تأثر سلبا بالأزمة المالية في اليونان ومخاوف انتقالها للبلدان الأخرى .

ورغم أن توقعات الشركات عادة ما تأتي أفضل من آرائها حول الأداء خلال الفترة السابقة (كما يتضح من الشكلين ٢أ و٢ب) ، إلا أن توقعات الشركات للنمو الاقتصادي خلال الستة أشهر القادمة جاءت أقل بصورة طفيفة مقارنة بالستة أشهر السابقة (الشكل ٢ب) . وفي الواقع، أعرب ٥١٪ (١٢٪) من الشركات عن توقعها ارتفاع (انخفاض) معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠ مقارنة بنسبة ٥٥٪ (٨٪) للنصف الأول من العام .

وعلى المستوى القطاعي، جاءت آراء شركات الاتصالات والوساطة المالية والسياحة بشأن النمو الاقتصادي الكلي سلبية نسبيا، بينما جاءت آراء شركات التشييد والبناء والصناعة التحويلية أكثر إيجابية (الجدول ٣) . غير أنه مقارنة بالنتائج القطاعية في المسح السابق، هناك تراجع واضح في آراء شركات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة بشأن النمو الاقتصادي؛ أي أن هذه القطاعات هي مصدر التراجع في الآراء الإجمالية الموضحة في الشكل (٢أ) . وبالنسبة للستة أشهر القادمة، جاءت أكثر التوقعات تفاؤلا إزاء النمو الاقتصادي الكلي من شركات التشييد والبناء والاتصالات والصناعة التحويلية . غير أن توقعات شركات الصناعة التحويلية والسياحة والنقل والخدمات المالية تجاه النمو الاقتصادي تراجعت مقارنة بالمسح السابق .

ووفقا للبيانات القطاعية لوزارة الدولة للتنمية الاقتصادية والمنشورة حول الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ فقط، تحول النمو الاقتصادي السالب في السياحة وقناة السويس خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ إلى نمو موجب ومرتفع خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ . كما سجل قطاعا الصناعة التحويلية والنقل ارتفاعا في النمو، وذلك خلافا لقطاعي التشييد والبناء والاتصالات اللذين شهدا انخفاضا في هذا المعدل .

الشكل (٣) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاعات رئيسية (الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ والربع الثالث من عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠)

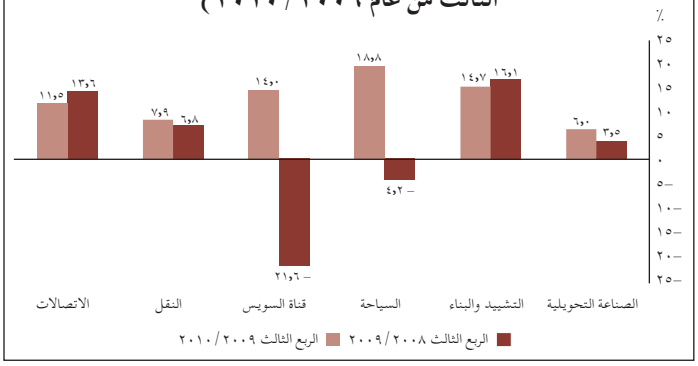

المصدر : وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية .

انخفاض طفيف في الإنتاج والمبيعات المحلية ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية وتوقعات مشابهة

تشير نتائج المسح إلى حدوث انخفاضات طفيفة في الإنتاج والمبيعات المحلية وإلى أنماط مماثلة في كل من تقييم الأداء والتوقعات المستقبلية . فبالنسبة لتقييم الأداء، انخفضت نسبة الشركات (٢٪) التي أفادت بارتفاع هذه المتغيرات بين النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠ . وشهدت التوقعات اتجاها مماثلا، حيث انخفض (بنسبة ٣٪–٤٪) عدد الشركات التي توقعت ارتفاع هذين المتغيرين . وكما يتبين من الجدول (٣)، تركزت أعلى نسبة من الشركات التي أفادت بانخفاض الإنتاج والمبيعات المحلية في قطاعات الاتصالات والنقل والوساطة المالية، الأمر الذي يتسق مع آراء هذه الشركات حول النمو الاقتصادي . وخلافا لذلك، جاء صافي آراء شركات التشييد والبناء إيجابيا ومرتفعا إزاء الإنتاج والمبيعات المحلية، في حين أشارت النتائج القطاعية إلى تراجع هذين المتغيرين في قطاعات التشييد والبناء والاتصالات والسياحة مقارنة بالاستبيان السابق، مما يدل على أن هذه القطاعات هي المصدر الرئيسي للتراجع في الآراء الإجمالية . وجاءت التوقعات الأكثر تفاؤلا بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية من شركات التشييد والبناء والصناعة التحويلية، في حين أدلت شركات الاتصالات والسياحة بالتوقعات الأقل تفاؤلا . ومقارنة بالمسح السابق، جاءت توقعات شركات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات والوساطة المالية أقل تفاؤلا بشأن هذين المتغيرين .

[٥] يعد ارتفاع المخزون السلعي مؤشرا سلبيا .

[٦] يناير–مارس ٢٠١٠ هو الربع المالي الذي تتوافر عنه آخر بيانات رسمية بشأن النمو الاقتصادي .

[٧] تم الحصول على البيانات من موقع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية على شبكة الإنترنت (www.mop.gov.eg)، الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، تقرير المتابعة .

كما أظهرت الآراء بشأن معدل استغلال الطاقة الإنتاجية انخفاضا خلال الفترة يناير–يونيو ٢٠١٠، وذلك مقارنة بالفترة يوليو–ديسمبر ٢٠٠٩ (الشكل ٢أ)، خاصة في قطاع النقل. وعلى نحو مماثل، توقع عدد أقل من الشركات زيادة معدل استغلال الطاقة الإنتاجية خلال الفترة يوليو–ديسمبر ٢٠١٠.

ارتفاع الصادرات ومستويات المخزون السلعي، وتوقعات متباينة

خلافا للمتغيرات المذكورة آنفا، أشارت نتائج تقييم الأداء والتوقعات المستقبلية إلى بعض التحسن في الصادرات، وخاصة في الصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات والصناعات الثقيلة (غير متضمنة في الشكل). وعلى المستوى القطاعي، أشارت نتائج التقييم إلى تحسن الصادرات في كافة القطاعات باستثناء قطاع السياحة، في حين جاءت التوقعات متفائلة في كافة القطاعات على حد السواء.

ويتبين من الشكل (٤)، والذي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات، أن أكبر زيادة شهدتها الصادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ حدثت في الصادرات الموجهة للبلدان الإفريقية والآسيوية. وكانت التوقعات بشأن الصادرات للبلدان الآسيوية أكثر تفاؤلا، حيث إن هذه البلدان مازالت تمثل فرصا غير مستغلة بالقدر الكافي بالنسبة للصادرات المصرية. وهناك توقعات بتحسن الصادرات للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

الشكل (٤): التوزيع الجغرافي للصادرات

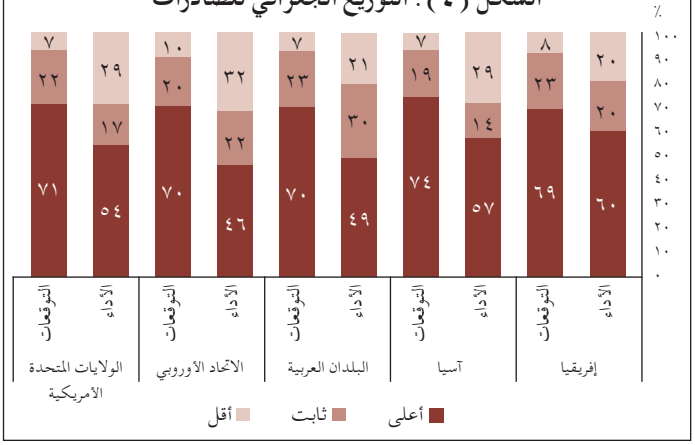

المصدر: نتائج الاستبيان.

وبالنسبة للمخزون السلعي، ارتفعت بمقدار ثلاث نقاط مئوية نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المخزون السلعي لديها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ (الشكل ٢أ)، مما يعكس الانخفاض في المبيعات المحلية ولم تكن الزيادة التي حدثت في الصادرات كافية لتعويض هذا النقص. وجاءت التوقعات إيجابية بشأن المخزون السلعي، حيث توقع عدد أكبر من الشركات ارتفاع المبيعات بينما توقع عدد أقل من الشركات انخفاضها (الشكل ٢ب). وعلى المستوى القطاعي، جاء صافي آراء الشركات حول المخزون السلعي سالبا في شركات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء (أي أن عدد الشركات التي أفادت بانخفاض المخزون السلعي أكبر من تلك التي أفادت بارتفاعه). وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الأخرى في قطاع الخدمات لا تقدم بيانات حول المخزون السلعي نظرا لطبيعة نشاطها. وفي قطاع الصناعة التحويلية، سجلت العديد من الصناعات أرقاما سالبة فيما يتعلق بصافي آراء الشركات حول المخزون السلعي لديها، مثل صناعات المنسوجات والورق ومعدات النقل والصناعات المعدنية والأسمدة.

الأسعار والأجور

الشكل (٥): الأسعار والأجور (أداء وتوقعات عينة الشركات)

(أ): الأسعار والأجور: الأداء

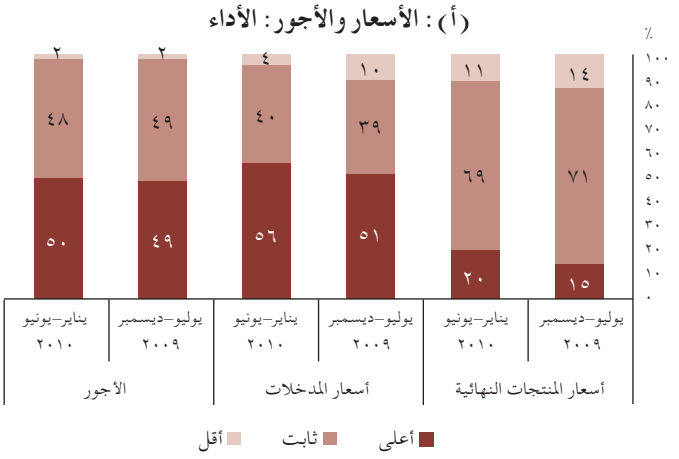

(ب): الأسعار والأجور: التوقعات المستقبلية

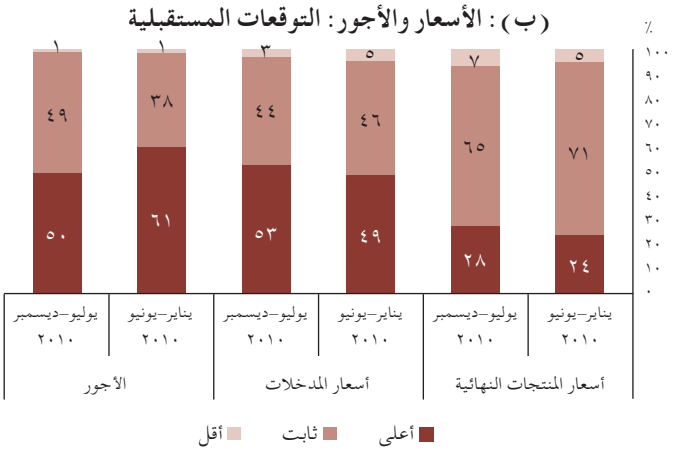

المصدر: نتائج الاستبيان.

ارتفاع أسعار المنتجات وتوقعات مشابهة

كما يتضح من الشكل (٥أ)، استمرت الأسعار في اتجاهها الصعودي، حيث ارتفعت بصورة ملحوظة نسبة الشركات (من ١٥٪ إلى ٢٠٪) التي أفادت بارتفاع أسعار المنتجات مقارنة بالفترة السابقة، في حين انخفضت بصورة طفيفة نسبة الشركات (من ١٤٪ إلى ١١٪) التي أفادت بانخفاض الأسعار مما يؤكد اتجاه الأسعار للارتفاع. ولا تتسق هذه النتائج مع اتجاهات التضخم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، حيث انخفض معدل التضخم الشهري على أساس سنوي مقارن من ١٣٫٦٪ في يناير إلى ١٢٫٧٪ في فبراير، ثم إلى ١٢٫٢٪ في مارس و١٠٫٦٪ في مايو.[٨] وارتفعت نسبة الشركات التي أدلت بارتفاع الأسعار مقارنة بالمسح السابق، وذلك

[٨] تم الحصول على البيانات من موقع البنك المركزي المصري على شبكة الإنترنت (www.cbe.org.eg).

في كافة القطاعات باستثناء شركات السياحة التي أفادت بانخفاض أسعار المنتجات النهائية، بينما تراوحت نتائج الأداء والتوقعات في قطاع الوساطة المالية بين ثبات وانخفاض الأسعار خلال النصف الأول من العام وبالنسبة للستة أشهر القادمة. ويمكن تفسير الضغوط التضخمية بضعف الطلب وعدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، فعلى الرغم من أن غالبية الشركات تتوقع ثبات أسعار منتجاتها على نحو كبير، إلا أن هناك زيادة في نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاع أسعار منتجاتها (الشكل ٥ب). وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية الشركات استقرار أسعار المنتجات النهائية. غير أنه مقارنة بالمسح السابق ارتفعت نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاع أسعار منتجاتها النهائية خلال الستة أشهر القادمة في قطاعات السياحة والنقل والاتصالات، مما يعكس توقعات أكثر تفاؤلا بشأن الطلب، وذلك باستثناء شركات الوساطة المالية والتي توقعت انخفاض الأسعار خلال النصف الثاني من العام، وهو ما يمكن إرجاعه إلى المخاوف من استمرار التأثير السلبي للتباطؤ الذي يشهده هذا القطاع على مستوى العالم بصفة عامة. ومن المتوقع أن يشهد قطاع التشييد والبناء استقرارا أكبر في الأسعار.

ارتفاع أسعار المدخلات وتوقعات مشابهة

برغم الارتفاع الطفيف في نسبة الشركات التي أفادت بثبات أسعار المنتجات، أفاد أكثر من نصف شركات العينة بارتفاع أسعار المدخلات خلال الفترة يناير–يونيو ٢٠١٠، بينما أفاد عدد أقل من الشركات (من ١٠٪ إلى ٤٪) بانخفاضها مقارنة بالفترة السابقة (الشكل ٥أ)، مما يعد استمرارا للاتجاه المُلاحظ في المسح السابق. وجاءت التوقعات مشابهة لنتائج التقييم باستثناء انخفاض نسبة الشركات (من ٤٦٪ إلى ٤٤٪) التي أفادت بثبات الأسعار (الشكل ٥ب). وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات جاءت مماثلة للتوقعات في الاستبيان السابق.

ومقارنة بالفترة السابقة، أفاد عدد أكبر من شركات الاتصالات والتشييد والبناء بارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة مع زيادة مماثلة في التوقعات. وبصفة عامة، أفادت نتائج الأداء والتوقعات الواردة من شركات النقل بثبات الأسعار، في حين أفادت كافة الشركات في قطاع الوساطة المالية بانخفاض الأسعار مقابل الفترة السابقة حيث أفاد ٨٠٪ من الشركات بارتفاع الأسعار.

ارتفاع الأجور وتوقعات مشابهة

أفاد نحو ٥٠٪ من الشركات بارتفاع الأجور خلال الفترة السابقة، وتتوقع نسبة مماثلة من الشركات ارتفاع الأجور خلال الستة أشهر القادمة من عام ٢٠١٠. ومقارنة بالفترة السابقة، أشار عدد أقل من شركات التشييد والبناء والسياحة والاتصالات إلى ارتفاع الأجور خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ مع توقعات بمزيد من استقرار الأجور خلال النصف الثاني من العام. كما أفاد عدد أكبر من شركات الصناعة التحويلية والنقل بارتفاع الأجور خلال ذات الفترة مع توقعات بثباتها خلال الفترة القادمة. ومرة أخرى تراوحت النتائج الخاصة بقطاع الوساطة المالية بين ثبات وانخفاض الأجور، مما يعكس مزيدا من عدم اليقين بشأن مدى استدامة التعافي الاقتصادي.

الاستثمار والتشغيل

الشكل (٦): الاستثمار والتشغيل (أداء وتوقعات عينة الشركات)

(أ): الاستثمار والتشغيل: الأداء

(ب): الاستثمار والتشغيل: التوقعات المستقبلية

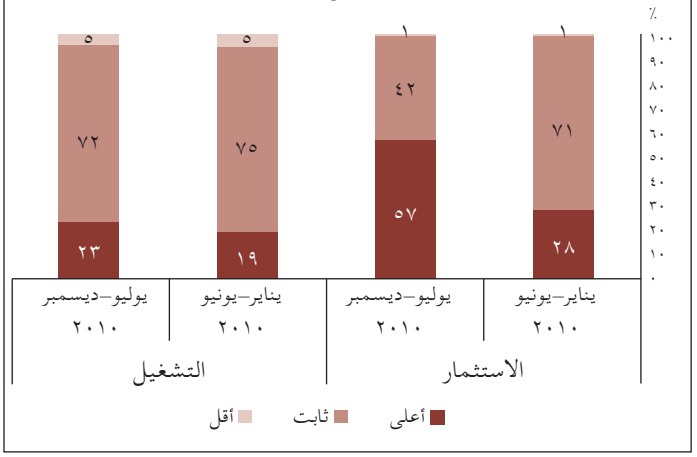

المصدر: نتائج الاستبيان.

ارتفاع الاستثمار وثبات مستويات التشغيل وتوقعات مشابهة

خلافا للفترة السابقة، ارتفعت بصورة كبيرة نسبة الشركات التي زادت من استثماراتها من ٣٧٪ في يوليو–ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٥٦٪ خلال الفترة يناير–يونيو ٢٠١٠ كما يتبين من الشكل (٦أ)، وهي دلالة على تعافي الاقتصاد المصري بصورة قوية من تبعات الأزمة المالية العالمية.

وفيما يتعلق بأنواع الاستثمارات، أفادت الشركات بأن أكبر زيادة كانت في مجال الآلات والمعدات مقارنة بالأراضي والمباني، وذلك على نحو مماثل للفترة السابقة. وتتسق زيادة الاستثمارات التي أدلت بها الشركات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ مع الزيادة في الاستثمارات الخاصة التي أعلنت عنها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (الشكل ٧). فبعد انخفاض نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٥٫٢٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩، عاودت الارتفاع تدريجيا إلى ٩٫٢٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ ثم إلى ١٣٫٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، وإلى ١٥٫٣٪ في نهاية مارس ٢٠١٠.

الشكل (٧) : نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي (على أساس ربع سنوي)

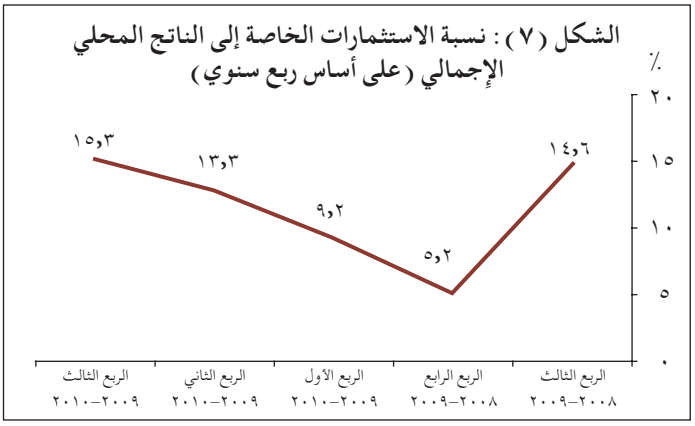

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وعلى المستوى القطاعي، جاءت أقل نسبة من الشركات التي أفادت بزيادة الاستثمارات من قطاع السياحة، بينما أفادت غالبية الشركات في كافة القطاعات الأخرى بارتفاع الاستثمارات. وبالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠١٠، يتوقع ٥٠٪ أو أكثر من الشركات في كافة القطاعات باستثناء السياحة ارتفاع مستويات الاستثمار وهو ما يتسق مع الاتجاه الصعودي في الاستثمارات. وبالنسبة لقطاع السياحة، جاءت التوقعات أكثر تفاؤلا من النصف الأول من العام، حيث تتوقع ٤٤٪ من الشركات زيادة استثماراتها، مما يؤكد الإتجاه الإيجابي في التوقعات.

وبالنسبة للتشغيل، أفاد عدد أكبر من الشركات بارتفاع مطرد في مستويات التشغيل—ولكن بوتيرة منخفضة—خلال الفترة يناير–يونيو ٢٠١٠ مقارنة بالمسح السابق، مع توقعات مشابهة خلال الفترة يوليو–ديسمبر ٢٠١٠. وجاءت نتائج التشغيل على المستوى القطاعي متجانسة ومتسقة مع نتائج عينة الشركات ككل (الجدول ٣). وعاود صافي آراء شركات النقل والصناعة التحويلية والاتصالات تسجيله نسبا موجبة (٠٪، ٦٪، و١٠٪ على التوالي) مقارنة بنسب سالبة في الاستبيان السابق، مما يعد مؤشرا مبكرا على تعافي هذه الشركات من حيث الإنتاج والمبيعات، في حين أفادت شركات التشييد والبناء فقط بانخفاض صافي آرائها إزاء التشغيل خلافا للتوقعات السابقة بارتفاع مستويات التشغيل في هذا القطاع، مما يعكس ضعف الطلب. وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع الشركات في كافة القطاعات ثبات أو ارتفاع مستوى التشغيل (الجدول ٣)، الأمر الذي يشير إلى احتمال انخفاض معدل البطالة.

وتنقسم قوة العمل إلى عمالة إدارية وأخرى فنية، يشتمل كل نوع منها على عمالة بعقود دائمة وأخرى مؤقتة. وتتسق النتائج الخاصة بكافة هذه الأنواع مع النتائج الإجمالية المبينة في الشكل (٦)، وذلك باستثناء نتائج تشغيل العمالة المؤقتة والتي تشير إلى ارتفاع نسبة الشركات التي أدلت بزيادة التشغيل بها (من ٧٫٦٪ إلى ٢٢٫٤٪) بالنسبة للوظائف الإدارية، ومن ١٩٫٤٪ إلى ٢٥٫٤٪ بالنسبة للوظائف الفنية. كما زادت نسبة الشركات التي أفادت بانخفاض التشغيل المؤقت لديها من ٦٫٧٪ إلى ١٢٫٢٪ بالنسبة للوظائف الإدارية، مع اتجاه مشابه بالنسبة للوظائف الفنية. وجاءت هذه الزيادة نتيجة انخفاض عدد الشركات التي أفادت بثبات مستويات التشغيل المؤقت بها.

المعوقات

صعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية ومحدودية العمالة الماهرة وعدم كفاية رأس المال وضعف الطلب من أشد المعوقات

يوضح الشكل (٨) أهم المعوقات التي تؤثر بصورة سلبية على الأداء من وجهة نظر الشركات. وفي هذا العدد تضم أهم المعوقات (مرتبة ترتيبا تنازليا وفقا لمؤشر يوضح مدى شدتها): صعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية، ومحدودية العمالة الماهرة، وعدم كفاية رأس المال، وضعف الطلب. ويأتي ترتيب المعوقات المبين في الشكل (٨) مشابها لنظيره الوارد في المسح السابق باستثناء أن 'صعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية' تتصدر قائمة المعوقات في الاستبيان الحالي، مما يعكس تزايد الاستياء من البيروقراطية المعوقة. وبالبحث في المهارات التي يفتقر إليها سوق العمل، تبين من وجهة نظر الشركات أن أهمها هي 'العمالة الفنية الماهرة'. ومن هنا تتضح ضرورة أن تُعنى الجهود المبذولة على صعيد تطوير التعليم والخصخصة والإصلاحات الهيكلية بإزالة هذه العقبات.

الشكل (٨) : أهم المعوقات التي تؤثر على أداء شركات الأعمال

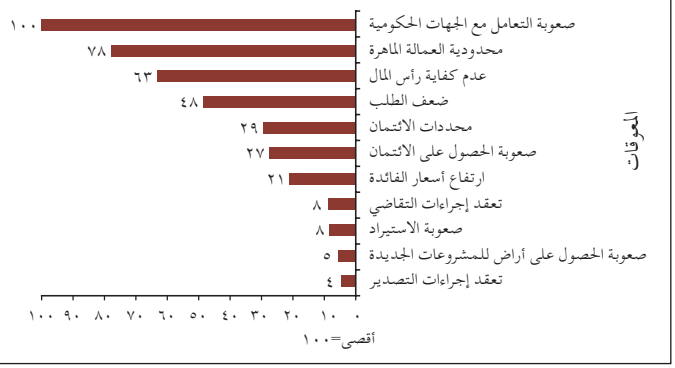

المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول (٢) : نتائج الاستبيان : ملخص أداء كافة شركات العينة (من يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧ إلى يناير–يونيو ٢٠١٠)[١]

(٪)

المؤشر	يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧				يناير – يونيو ٢٠٠٨				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٤٨	٢٩	٢٣	**٢٥**	٢٩	٤٤	٢٧	**٢**	١٦	٣٤	٥٠	**-٣٤**	١٣	٣٢	٥٥	**-٤٢**	٢٦	٤٦	٢٨	**-٢**	٢١	٤٧	٣٢	**-١١**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٦٢	٢١	١٧	**٤٥**	٥٦	٢٨	١٦	**٤٠**	٣٩	٢٦	٣٥	**٤**	٢٧	٢٦	٤٧	**-١٩**	٤٠	٣٧	٢٣	**١٧**	٣٨	٣٧	٢٥	**١٣**
المبيعات في السوق المحلية	٦٠	٢٣	١٨	**٤٢**	٥٦	٢٨	١٦	**٤٠**	٣٨	٢٦	٣٦	**٢**	٢٧	٢٧	٤٦	**-٢٠**	٤٠	٣٧	٢٣	**١٧**	٣٨	٣٩	٢٣	**١٥**
المبيعات في السوق الدولية	٦٤	١٨	١٨	**٤٦**	٥٧	٢٦	١٧	**٤٠**	٣٤	٢٦	٤٠	**-٦**	٢٦	٢١	٥٣	**-٢٨**	٤١	٣١	٢٨	**١٣**	٤٤	٢٩	٢٧	**١٧**
حجم المخزون	٢٤	٤٤	٣٢	**-٨**	٢٣	٥٨	١٩	**٤**	٢٩	٥١	٢٠	**٩**	٢٥	٤٩	٢٦	**-١**	١٩	٥٥	٢٦	**-٧**	٢٢	٥٢	٢٦	**-٤**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٥١	٤٠	٩	**٤٢**	٤٢	٤٦	١٢	**٣٠**	٣٣	٤٥	٢٢	**١١**	٢٧	٤٠	٣٣	**-٦**	٢٩	٥١	٢٠	**٩**	٢٤	٦٧	٩	**١٥**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٤٩	٤٤	٧	**٤٢**	٥٦	٤١	٣	**٥٣**	٣٧	٤٧	١٦	**٢١**	١١	٥٦	٣٣	**-٢٣**	١٥	٧١	١٤	**١**	٢٠	٦٩	١١	**٩**
أسعار المدخلات الوسيطة	٩٢	٦	٢	**٩٠**	٩٨	٢	٠	**٩٨**	٦٩	١٦	١٥	**٥٤**	٣٩	٣٥	٢٦	**١٣**	٥١	٣٩	١٠	**٤١**	٥٦	٤٠	٤	**٥٢**
الأجور	٦٣	٣٥	٢	**٦١**	٨٢	١٨	٠	**٨٢**	٦١	٣٦	٣	**٥٨**	٤٣	٥٢	٥	**٣٨**	٤٩	٤٩	٢	**٤٧**	٥٠	٤٨	٢	**٤٨**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٥١	٤٧	٢	**٤٩**	٦٠	٣٧	٣	**٥٧**	٦٠	٣٨	٢	**٥٨**	٧٧	٢١	٢	**٧٥**	٣٧	٦١	٢	**٣٥**	٥٦	٤١	٣	**٥٣**
العمالة	٣٤	٥٢	١٤	**٢٠**	٣٣	٥٥	١٢	**٢١**	٢٥	٥٨	١٧	**٨**	١٣	٦١	٢٦	**-١٢**	١٣	٧٤	١٣	**٠**	١٩	٧١	١٠	**٩**

جدول (٣) : نتائج الاستبيان : ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (من يناير–يونيو ٢٠٠٨ إلى يوليو–ديسمبر ٢٠١٠)[١]

(٪)

المؤشر	يناير – يونيو ٢٠٠٨				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠١٠			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٥٤	٣٤	١٢	**٤٢**	٢٦	٥٥	١٩	**٧**	١٧	٣٨	٤٥	**-٢٨**	٤١	٤١	١٨	**٢٣**	٥٥	٣٧	٨	**٤٧**	٥١	٣٩	١٢	**٣٩**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٧٥	١٦	٩	**٦٦**	٦٨	١٩	١٣	**٥٥**	٤١	٢١	٣٨	**٣**	٦٠	٢٥	١٥	**٤٤**	٧٠	٢١	٩	**٦١**	٦٦	٢٦	٨	**٥٨**
المبيعات في السوق المحلية	٧٣	١٨	٩	**٦٤**	٦٦	٢٢	١٢	**٥٤**	٤٢	٢٢	٣٦	**٦**	٥٩	٢٥	١٦	**٤٣**	٦٩	٢٢	٩	**٦٠**	٦٦	٢٦	٨	**٥٨**
المبيعات في السوق الدولية	٧٥	١٧	٨	**٦٧**	٧١	١٩	١٠	**٦١**	٣٩	١٩	٤٢	**-٣**	٥٧	٢٨	١٥	**٤٢**	٦٦	٢٢	١٢	**٥٤**	٧٢	٢٠	٨	**٦٤**
حجم المخزون	٢٠	٥٠	٣٠	**-١٠**	١٤	٦٠	٢٦	**-١٢**	١٨	٦١	٢١	**-٣**	١٠	٦٥	٢٥	**-١٤**	١٨	٦٥	١٧	**١**	١٦	٦١	٢٣	**-٧**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٦٨	٢٨	٤	**٦٤**	٣٧	٥٦	٧	**٣٠**	٣١	٥٣	١٦	**١٥**	٤٢	٥١	٧	**٣٤**	٥٠	٤٦	٤	**٤٦**	٤٥	٥٠	٥	**٤٠**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٦٢	٣٤	٤	**٥٨**	٦٨	٣٠	٢	**٦٦**	٢٠	٥٥	٢٥	**-٥**	١٨	٧٠	١٢	**٦**	٢٤	٧١	٥	**١٩**	٢٨	٦٥	٧	**٢١**
أسعار المدخلات الوسيطة	٨٨	١٠	٢	**٨٦**	٩٤	٦	٠	**٩٤**	٢٩	٤٠	٣١	**-٢**	٢٦	٦٤	١٠	**١٦**	٤٩	٤٦	٥	**٤٤**	٥٣	٤٤	٣	**٥٠**
الأجور	٦٨	٣٢	٠	**٦٨**	٦٧	٣٣	٠	**٦٧**	٤٥	٥٠	٥	**٤٠**	٥١	٤٧	٢	**٥٠**	٦١	٣٨	١	**٦٠**	٥٠	٤٩	١	**٤٩**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٥٣	٤٥	٢	**٥١**	٤٠	٥٧	٣	**٣٧**	٣٨	٥٧	٥	**٣٣**	٢٧	٦٩	٤	**٢٤**	٢٨	٧١	١	**٢٧**	٥٧	٤٢	١	**٥٦**
العمالة	٣١	٦٣	٦	**٢٥**	٢٢	٧٠	٨	**١٤**	١٩	٦٧	١٤	**٥**	١٩	٧٠	١١	**٧**	١٩	٧٦	٥	**١٤**	٢٣	٧٢	٥	**١٨**

[١] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات . مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
[٢] الصافي : يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.
[٣] أعلى : كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة : في حدود المعتاد، أقل : أقل من المعتاد.

جدول (٤) : نتائج الاستبيان : ملخص الأداء والتوقعات للقطاعات المختلفة[1] (يناير-يونيو ٢٠١٠ حتى يوليو-ديسمبر ٢٠١٠)

(٪)

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية						قطاع التشييد والبناء						قطاع السياحة					
	الأداء				التوقعات		الأداء				التوقعات		الأداء				التوقعات	
	يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠١٠		يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠١٠		يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠١٠	
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا
النمو الاقتصادي	٢٤	٤٨	٢٨	**٤-**	٥٢	٣٩	٩	**٤٣**	٢٧	٥٧	١٦	**١١**	١٤	٤٧	٤٠	**٢٦-**	٣٧	٣٧
النشاط الاقتصادي																		
الإنتاج	٤٢	٣٧	٢١	**٢١**	٦٩	٢٦	٥	**٦٤**	٤٦	٤٥	٩	**٣٧**	٣٥	٣٣	٣٠	**٥**	٦٠	٢٣
المبيعات في السوق المحلية	٤٠	٣٩	٢٠	**٢٠**	٦٨	٢٧	٥	**٦٣**	٤٦	٤٥	٩	**٣٧**	٤٠	٣٠	٣٠	**١٠**	٦١	١٩
المبيعات في السوق الدولية	٤٣	٣٤	٢٢	**٢١**	٧٦	٢٠	٤	**٧٢**	١٠٠	٠	٠	**١٨**	٣٨	٢٤	٣٨	**٠**	٥٨	٢٢
حجم المخزون	٢٢	٥١	٢٧	**٥-**	١٦	٦١	٢٢	**٦-**	١١	٦٧	٢٢	**١١-**	٢٠	٥٠	٣٠	**١٠-**	٠	١٠٠
مستوى استغلال الطاقة[3]	٢٢	٦٨	١٠	**١٢**	٤٤	٥١	٥	**٣٩**	٦٧	٣٣	٠	**٦٧**	٠	٠	٠	**٠**	٠	٠
الأسعار																		
أسعار المنتج النهائي	٢٤	٦٤	١٢	**١٢**	٣٠	٦٤	٦	**٢٤**	٢٠	٧٩	٢	**١٨**	٢٣	٥٨	١٩	**٤**	٤٠	٦٠
أسعار المدخلات الوسيطة	٦٠	٣٥	٥	**٥٥**	٤٧	٥٠	٣	**٤٤**	٤٨	٥٠	٢	**٤٦**	٦٥	٣٥	٠	**٦٥**	٧٦	٢٤
الأجور	٥٧	٤٢	١	**٥٦**	٥٢	٤٦	١	**٥١**	٣٩	٦١	٠	**٣٩**	٤٤	٥٣	٢	**٤٢**	٤٧	٥٣
المدخلات الأولية																		
الاستثمار	٦١	٣٧	١	**٦٠**	٥٨	٤٢	١	**٥٧**	٦٢	٣٦	٢	**٦٠**	٣٠	٧٠	٠	**٣٠**	٤٤	٥٦
العمالة	١٦	٧٣	١٠	**٦**	١٩	٧٧	٤	**١٥**	١٣	٨٢	٥	**٨**	٢٦	٦٥	٩	**١٧**	٢٣	٧٢

المؤشر	قطاع النقل						قطاع الاتصالات						قطاع الوساطة المالية					
	الأداء				التوقعات		الأداء				التوقعات		الأداء				التوقعات	
	يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠١٠		يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠١٠		يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠١٠	
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا
النمو الاقتصادي	١٦	٤٨	٣٦	**٢٠-**	٤٥	٤١	١٤	**٣١**	٧	٥٥	٣٨	**٣١-**	٢٢	٢٩	٤٩	**٢٧-**	٤٢	٤٢
النشاط الاقتصادي																		
الإنتاج	٣٢	٣٤	٣٤	**٢-**	٦٤	٢٥	١١	**٥٣**	٢٤	٤٥	٣١	**٧-**	٣٤	٣١	٣٥	**١-**	٦٥	٢٢
المبيعات في السوق المحلية	٢٨	٤٢	٣٠	**٢-**	٦٣	٢٣	١٤	**٤٩**	٢٤	٤٥	٣١	**٧-**	٣٤	٣١	٣٥	**١-**	٦٥	٢٢
المبيعات في السوق الدولية	٥٥	٩	٣٦	**١٩**	٦٨	٢٤	٨	**٦٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٤٠	٢٠	٤٠	**٠**	٥٠	٢٥
حجم المخزون	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	١٠٠	٠	٠	**١٠٠**	١٠٠	٠	٠	**١٠٠**	٠	٠
مستوى استغلال الطاقة[3]	٣٣	٦٧	٠	**٣٣**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	٠
الأسعار																		
أسعار المنتج النهائي	٢٣	٧١	٥	**١٨**	٣٠	٦١	٩	**٢١**	١٤	٧٢	١٤	**٠**	٦	٧٥	١٨	**١٢-**	١٢	٧١
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٤	٥٣	٢	**٤٢**	٤٥	٤٧	٨	**٣٧**	٥٠	٥٠	٠	**٥٠**	٠	٦٧	٣٣	**٣٣-**	٠	٠
الأجور	٤١	٥٧	٢	**٣٩**	٤٨	٥٢	٠	**٤٨**	٤١	٥٩	٠	**٤١**	٤٩	٤٥	٦	**٤٣**	٣٢	٦٣
المدخلات الأولية																		
الاستثمار	٥٠	٣٩	١١	**٣٩**	٥٠	٥٠	٠	**٥٠**	٥٦	٤٤	٠	**٥٦**	٥٧	٣٦	٧	**٥٠**	٥٣	٤٤
العمالة	١٦	٦٨	١٦	**٠**	٣٢	٦٤	٤	**٢٨**	٢٤	٦٢	١٤	**١٠**	٣٢	٥٨	٩	**٢٣**	٣١	٥٧

[1] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

[2] الصافي: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.

[3] أعلى: كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة: في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد.

جدول (٥) : نتائج الاستبيان : ملخص الأداء والتوقعات للقطاعات المختلفة[1] (يوليو–ديسمبر ٢٠٠٩ حتى يناير–يونيو ٢٠١٠)

(٪)

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية								قطاع التشييد والبناء								قطاع السياحة							
	الأداء				التوقعات				الأداء				التوقعات				الأداء				التوقعات			
	يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	٣٠	٣٩	٣١	**-١**	٥٨	٣٧	٥	**٥٣**	٤١	٤٦	١٣	**٢٨**	٥٩	٣٤	٧	**٥٢**	٣٥	٤٦	١٩	**١٦**	٤٢	٤٢	١٦	**٢٦**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٣٧	٣٩	٢٤	**١٣**	٧٢	٢٢	٦	**٦٦**	٦٤	٢٧	٩	**٥٥**	٨٢	١٦	٢	**٨٠**	٦٠	٢٤	١٦	**٤٤**	٥٦	٢٥	١٩	**٣٧**
المبيعات في السوق المحلية	٣٦	٤٠	٢٤	**١٢**	٧٠	٢٤	٦	**٦٤**	٦٤	٢٧	٩	**٥٥**	٨٢	١٦	٢	**٨٠**	٥٦	٢٥	١٩	**٣٧**	٥٣	٢٦	٢١	**٣٢**
المبيعات في السوق الدولية	٤٠	٣٣	٢٧	**١٣**	٧٠	٢٤	٦	**٦٤**	٨٩	١١	٠	**٨٩**	٨٩	١١	٠	**٨٩**	٤٧	١٨	٣٥	**١٢**	٣٥	٢٤	٤١	**-٦**
حجم المخزون	١٨	٥٦	٢٦	**-٨**	١٧	٦٦	١٧	**٠**	٣٥	٤٣	٢٢	**١٣**	٢٣	٦٨	٩	**١٤**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**
مستوى استغلال الطاقة[3]	٣١	٤٧	٢٢	**٩**	٥٢	٤٤	٤	**٤٨**	٤٢	٤٦	١٢	**٣٠**	٥٥	٤٥	٠	**٥٥**	٣٥	٦١	٤	**٣١**	٣٨	٥٨	٤	**٣٤**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	١٦	٦٧	١٧	**-١**	٢٨	٦٨	٤	**٢٤**	١٤	٧٩	٧	**٧**	٢٩	٦٩	٢	**٢٧**	٣٣	٦٠	٧	**٢٦**	٣٣	٥٥	١٢	**٢١**
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٢	٣٦	١٢	**٤٠**	٤٨	٤٧	٥	**٤٣**	٤٠	٤٧	١٣	**٢٧**	٥٢	٤٤	٤	**٤٨**	٦٤	٣٣	٣	**٦١**	٥٣	٤١	٦	**٤٧**
الأجور	٥١	٤٧	٢	**٤٩**	٥٨	٤١	١	**٥٧**	٦٦	٣٤	٠	**٦٦**	٦٨	٣٢	٠	**٦٨**	٦٥	٣٥	٠	**٦٥**	٦٠	٣٧	٢	**٥٨**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٣٧	٦١	٢	**٣٥**	٣٠	٦٩	١	**٢٩**	٥٤	٤٤	٢	**٥٢**	٤٠	٦٠	٠	**٤٠**	٣٥	٦٠	٥	**٣٠**	٢١	٧٩	٠	**٢١**
العمالة	٨	٧٧	١٥	**-٧**	٢٠	٧٤	٦	**١٤**	٣٠	٥٧	١٣	**١٧**	٢٩	٦١	١١	**١٨**	١٤	٧٤	١٢	**٢**	٩	٨٦	٥	**٤**

المؤشر	قطاع النقل								قطاع الاتصالات								قطاع الوساطة المالية							
	الأداء				التوقعات				الأداء				التوقعات				الأداء				التوقعات			
	يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠١٠			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	٩	٥٧	٣٤	**-٢٥**	٥٤	٣٥	١١	**٤٣**	١٠	٤٥	٤٥	**-٣٥**	٦٢	٢٨	١٠	**٥٢**	١٧	٥٨	٢٥	**-٨**	٤٥	٤٧	٨	**٣٧**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٢٣	٤٣	٣٤	**-١١**	٦٣	١٦	٢١	**٤٢**	٣٨	٣٨	٢٤	**١٤**	٦٢	٣١	٧	**٥٥**	٣٢	٣٩	٢٩	**٣**	٧١	١٥	١٤	**٥٧**
المبيعات في السوق المحلية	٢٥	٤٢	٣٣	**-٨**	٦٥	١٥	٢٠	**٤٥**	٣٨	٣٨	٢٤	**١٤**	٦٢	٣١	٧	**٥٥**	٣٢	٣٩	٢٩	**٣**	٧١	١٥	١٤	**٥٧**
المبيعات في السوق الدولية	٧	٤٦	٤٧	**-٤٠**	٤٠	٢٠	٤٠	**٠**	٦٠	٢٠	٢٠	**٤٠**	٨٠	٢٠	٠	**٨٠**	٣٨	٣٧	٢٥	**١٣**	٧٥	١٢	١٣	**٦٢**
حجم المخزون	٠	٥٠	٥٠	**-٥٠**	٥٠	٠	٥٠	**٠**	٠	٠	٠	**٠**	١٠٠	٠	٠	**١٠٠**	٠	٠	٠	**٠**	٠	٠	٠	**٠**
مستوى استغلال الطاقة[3]	١٧	٥٩	٢٤	**-٧**	٤١	٤٩	١٠	**٣١**	٠	٣٣	٦٧	**-٦٧**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٨	٧٧	١٥	**-٧**	٥٠	٤٦	٤	**٤٦**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	١١	٧٥	١٤	**-٣**	٢٠	٧٦	٤	**١٦**	٧	٧٦	١٧	**-١٠**	٣	٨٠	١٧	**-١٤**	٦	٨٣	١١	**-٥**	١٧	٨١	٢	**١٥**
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٢	٤٣	٥	**٤٧**	٤٣	٥٧	٠	**٤٣**	١٤	٨٦	٠	**١٤**	١٤	٧٢	١٤	**٠**	٨٠	٢٠	٠	**٨٠**	٨٠	٢٠	٠	**٨٠**
الأجور	٢٣	٧٥	٢	**٢١**	٦٦	٣٠	٤	**٦٢**	١٧	٨٠	٣	**١٤**	٦٦	٣٤	٠	**٦٦**	٥١	٤٤	٥	**٤٦**	٥٧	٤١	٢	**٥٥**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٢٣	٧٧	٠	**٢٣**	٢١	٧٩	٠	**٢١**	١٣	٧٤	١٣	**٠**	١٣	٨١	٦	**٧**	٤٢	٥٨	٠	**٤٢**	٢١	٧٩	٠	**٢١**
العمالة	٤	٨٢	١٤	**-١٠**	١٦	٨٢	٢	**١٤**	١٠	٦٦	٢٤	**-١٤**	٢١	٧٦	٣	**١٨**	٢٢	٧٥	٣	**١٩**	١٨	٧٩	٣	**١٥**

[1] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
[2] الصافي: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.
[3] أعلى: كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة: في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد.